

المملكة المغربية
هيئة الإنصاف والمصالحة

عرض السيد رئيس هيئة الإنصاف والمصالحة
حول:

أشغال الهيئة في الفترة الممتدة من 7 يناير 2004 إلى غاية 12 أبريل 2004

مقدم أمام الدورة 21 للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

تقديم

تم تتصيب رئيس وأعضاء هيئة الإنصاف والمصالحة من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله بمدينة أكادير بتاريخ 07 يناير 2004، بعد أن تفضل جلالته بالموافقة والمصادقة على التوصية المرفوعة إلى نظره السيد من قبل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وفق المادة السابعة من الظهير الشريف 1.00.350 الصادر في 10 أبريل 2001 و المتعلق بإعادة تنظيم المجلس والقاضية بإحداث هيئة للإنصاف والمصالحة للنظر في ملف انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الفترة الماضية و قد شكل الخطاب الملكي السامي بمناسبة تتصيب رئيس وأعضاء الهيئة، سندا مرجعيا موجهها لأعمالها وأساسا مؤصلا لمقاربتها، حيث حدد جلالته الاختصاص العام للهيئة و غايتها باعتبارها لجنة وطنية للحقيقة والإنصاف والمصالحة.

وبهذه الصفة فان عمل الهيئة يندرج ضمن المسار المغربي للتحول الديمقراطي، باعتباره مشروعا وطنيا وعملا حضاريا لبناء المستقبل ولرفع التحديات الداخلية والخارجية للبلاد، من لدن شعب لا يتهرب من ماضيه ولا يظل سجين سلبياته بل يعمل على تحويله إلى مصدر قوة ودينامية لتشييد مجتمع ديمقراطي، يمارس فيه كل المواطنين والمواطنات حقوقهم بحرية وينهضون بواجباتهم بكل وعي والتزام، في إطار دولة الحق والقانون.

لقد انكبت الهيئة، خلال المرحلة التحضيرية المنتهية، على إعداد نظامها الأساسي وخطة عملها، وآليات اشتغالها الداخلية، وتجهيز المقر الموضوع رهن إشارتها بما يلزم من التجهيزات والمكاتب و تمكنت، بفضل العمل الدؤوب لجميع أعضائها و طاقمها الإداري من الانتقال إلى تنفيذ برامجها ذات الأولوية

إعداد النظام الأساسي وخطة العمل

عقدت الهيئة خلال المرحلة الإعدادية تسعة اجتماعات دورية، و اجتماعات فرعية لفرق عملها، بمعدل 12 اجتماعا لكل فريق. خصصت تلك الاجتماعات لإعداد مشروع النظام الأساسي و خطة عمل الهيئة، ووضع آليات اشتغالها الداخلية على صعيد الإدارة. وبالموازاة مع ذلك، عقدت الهيئة لقاءات مع ممثلي لجان وطنية للحقيقة عبر العالم، ونظمت اجتماعات استشارية مع خبراء دوليين في هذا المجال، وأساسا من المركز الدولي للعدالة الانتقالية الذي يوجد مقره بنيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية. و تلقت الهيئة عشرات المذكرات الواردة عليها من منظمات حقوقية، وجمعية هيئات المحامين بالمغرب، و عائلات لضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة، وأقدمت على تنظيم زيارات ميدانية إلى 18 قرية ومدينة عبر التراب الوطني

وقد خلصت اجتماعات الهيئة الدورية وسلسلة اللقاءات والاستشارات التي نظمتها إلى إعداد مشروع النظام الأساسي الذي حظي بالموافقة المولوية عبر ظهير المصادقة والنشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 12 أبريل 2004 و الذي حدد مهام واختصاصات وهيكله الهيئة

تدقيق مهام الهيئة

تباشر هيئة الإنصاف والمصالحة، في نطاق اختصاصاتها، المهام التالية:

الكشف عن الحقيقة

- إثبات نوعية ومدى جسامة الانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان؛
- إجراء التحريات، وتلقي الإفادات، والإطلاع على الأرشيفات الرسمية، واستقاء المعلومات والمعطيات التي توفرها أية جهة، لفائدة الكشف عن الحقيقة؛
- مواصلة البحث بشأن حالات الاختفاء القسري التي لم يعرف مصيرها بعد؛
- بذل كل الجهود للتحري بشأن الوقائع التي لم يتم استجلاؤها؛
- الكشف عن مصير المختفين، مع إيجاد الحل الملائمة بالنسبة لمن ثبتت وفاتهم؛
- الوقوف على مسؤوليات أجهزة الدولة أو غيرها في الانتهاكات والوقائع موضوع التحريات؛
- تضمين التقرير النهائي خلاصات الأبحاث والتحريات والتحليل المجرأة بشأن الانتهاكات وسياقاتها،

جبر الضرر وإعادة الاعتبار

- جبر الأضرار من حيث التعويض المادي، إعادة التأهيل و الإدماج، الاسترداد، رد الاعتبار، وكل أشكال جبر الضرر الملائمة حسب التحريات والأبحاث في نطاق الكشف عن الحقيقة؛

التوصيات و ضمانات الوقاية و عدم التكرار:

- تضمين التقرير النهائي، كوثيقة رسمية للهيئة، التوصيات والمقترحات الكفيلة بحفظ الذاكرة وبضمان عدم تكرار ما جرى ومحو آثار الانتهاكات واسترجاع الثقة وتقويتها في حكم القانون واحترام حقوق الإنسان؛

المصالحة

- المساهمة في تنمية وإثراء ثقافة و سلوك الحوار وإرساء مقومات المصالحة، دعماً للتحول الديمقراطي لبلادنا وبناء دولة الحق والقانون وإشاعة قيم وثقافة المواطنة وحقوق الإنسان.

هيكله و برامج عمل الهيئة

لأجراً هذه الاختصاصات، وضعت الهيئة برامج عمل متنوعة من ضمنها ما يتعلق بالتحريات و الدراسات و جبر الضرر و العلاقات مع الضحايا و المجتمع و التعاون مع المنظمات الوطنية و الدولية و الإعلام و التوثيق.

و ينتظم أعضاء الهيئة، لمتابعة إنجاز هذه المهام، ضمن فرق العمل التالية:

6- فريق العمل المكلف بالتحريات؛

7- فريق العمل المكلف بجبر الأضرار؛

8- فريق العمل المكلف بالأبحاث و الدراسات.

مهام فريق العمل المكلف بالتحريات:

9- البحث في شأن الأشخاص ضحايا الاختفاء القسري مجهولي المصير، الأحياء منهم و المتوفين؛

10- جمع كل المعلومات و الوثائق، و تلقي الإفادات ذات الصلة بأحداث و وقائع ماضي الانتهاكات بمختلف أصنافها.

مهام فريق العمل المكلف بجبر الأضرار:

11- مواصلة العمل التحكيمي فيما يخص التعويض عن الأضرار المادية و المعنوية للضحايا و ذوي الحقوق ممن تعرضوا للاختفاء القسري و الاعتقال التعسفي، اعتماداً على قواعد العدل و الإنصاف؛

12- العمل على جبر باقي الأضرار التي لحقت بضحايا الاختفاء القسري و الاعتقال التعسفي.

مهام فريق العمل المكلف بالأبحاث و الدراسات:

13- إعداد الأبحاث و الدراسات اللازمة لإنجاز مهام الهيئة؛

14- جمع و تحليل المعطيات و المعلومات و الخلاصات المتوصل إليها من طرف باقي فرق العمل، في أفق إنجاز الهيئة للتقرير النهائي.

موجز المحاور العامة لخطة العمل

المحور الاستراتيجي الأول: الكشف عن الحقيقة

الأنشطة

- التحقق من كون الأفعال المرتكبة تشكل نمطا منتظما أم لا من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان
- التحقق من طبيعة و أسباب و مدى جسامة الانتهاكات من خلال البحث في الظروف و العوامل و السياق و الدوافع و المسوغات / التبريرات التي أدت إلى ارتكابها
- تحديد مسؤولية الأجهزة و السلطات أو المؤسسات و التنظيمات المشتبه في تورطها في ارتكاب تلك الانتهاكات
- التحقق من ما إذا كانت هذه الانتهاكات نتيجة تخطيط مقصود من جانب الدولة أو أي من أجهزتها أو أي تنظيم سياسي أو أية مجموعة أخرى وذلك بهدف سياسي

- المبادرة بتنسيق وتسهيل جمع المعلومات وتلقي الأدلة، بشكل مباشر أو من خلال جلسات استماع مع الأشخاص المعنيين (ضحايا أو ممثلين عن الضحايا) وذلك لتحديد هوياتهم ومصائرهم وطبيعة ومدى الأذى الذي لحق بهم.

طرق التدخل

البحث الوثائقي : تحليل التقارير والدراسات الموجودة، والأرشيفات الرسمية (محاضر الضابطة القضائية، الأحكام الصادرة...)

التحري الميداني : الاستماع للضحايا والعائلات، والمكلفين بتنفيذ القوانين، التقصي في حالات وأمكنة عرفت انتهاكات

تحليل النماذج المعروفة : والتي لا تتطلب تحريا ميدانيا بقدر ما تتطلب بحثا في المعلومات المتوفرة

التشاور : بشأن الحالات التي تبثت وفاتها والقيام بالإجراءات الإدارية قصد تحديد المدافن وطريقة التعامل مع ذوي الحقوق والعائلات وبشأن مجهولي المصير قصد تحديد مصيرهم

التقرير : تضمين التقرير النهائي خلاصات الأبحاث والتحريات والتحليل المجراة بشأن الانتهاكات وسياقاتها

المحور الاستراتيجي الثاني: جبر الضرر وإعادة الاعتبار

الأنشطة:

- البت في الطلبات المقدمة من قبل الضحايا أو عائلاتهم أو أصحاب الحقوق إلى غاية 13 فبراير 2004
- إجراء جلسات استماع للضحايا والشهود ذوو الصلة بالحالات المعروضة
- إعداد الملفات والمقررات التي ستقدم للهيئة للبت النهائي فيها فيما يتعلق بالتعويض المادي
- إعداد التحاليل والاقترحات المرتبطة بإعادة التأهيل وإدماج الضحايا
- إعداد المساطر والإجراءات المرتبطة بتنفيذ القرارات والتدابير المرافقة لمسلسل الإدماج وإعادة التأهيل

طرق التدخل

التعويض المادي: مقترحات فيما يتعلق بطبيعة التعويض والتقدير المالية

إعادة التأهيل والاسترداد: مقترحات وتدابير إجرائية في العلاقة مع التأهيل الصحي، الاجتماعي والمهني

مقترحات بخصوص طرق إعادة التأهيل واسترجاع الممتلكات

علاقة مستمرة مع الضحايا والعائلات: متابعة العلاقة التواصلية وإجراءات تنفيذ القرارات الصادرة عن الهيئة

مقترحات وتوصيات: فيما يتعلق بإعادة الاعتبار على النطاق الجماعي والفردى

المحور الاستراتيجي الثالث: التوصيات وضمانات الوقاية وعدم التكرار

الأنشطة:

- إعداد الأبحاث والدراسات
- جمع وتحليل المعطيات والمعلومات و الخلاصات المتوصل إليها من طرف باقي فرق العمل
- تنظيم ندوات عمومية استشارية حول المواضيع ذات الصلة بمهام الهيئة
- إنجاز تقارير حول السياق التاريخي للأحداث
- إعداد دراسات موضوعاتية حول الأحداث المرتكبة
- المساهمة في إعداد التقرير النهائي

طرق التدخل:

البحث والدراسة: الإطلاع على الكتابات والدراسات المنجزة من قبل الأشخاص والجامعات والمنظمات غير الحكومية

التحليل: جمع وتحليل المعطيات حول السياقات التاريخية والسياسية والاجتماعية و القانونية

التقرير والاقترح: إعداد خطة التقرير النهائي واقترح البدائل المعيارية والتنظيمية التي من شأنها النهوض بالمصالحة وتقوية دولة الحق والقانون ودعم الديمقراطية.

المحور الاستراتيجي الرابع: المصالحة

الأنشطة:

- تشجيع النقاش والحوار حول مقومات المصالحة عبر تنظيم الندوات العمومية والزيارات الميدانية للمناطق
- تنظيم جلسات استماع للضحايا ومع الشخصيات العمومية
- تقديم مقترحات لإعادة الاعتبار على النطاق الجماعي
- جمع رصيد وثائقي مكتوب وسمعي بصري في أفق خلق مركز / مراكز لحفظ الذاكرة
- المساهمة في تشجيع افتتاح الجامعة ومؤسسات البحث والإبداع على الأحداث المرتبطة بماضي انتهاكات حقوق الإنسان

طرق التدخل:

التواصل المستمر: مع الرأي العام من خلال النشرات الإخبارية، الوصلات الإشهارية، إعداد الدعائم التواصلية المختلفة

المرافقة والمساعدة: إعداد برامج لمساعدة الضحايا وعائلاتهم مع المنظمات الحقوقية والمؤسسات المعنية.

الاستماع: للضحايا والعائلات وتلقي الشهادات قصد إسماع صوت الضحايا والتعريف بمعاناتهم

التنظيم والبناء الإداري

من أجل مساعدة الهيئة على القيام بهذه المهام وقصد تنفيذ الأنشطة المرتبطة بالمحاور الاستراتيجية السالفة الذكر، تم إعداد هيكل إدارية مرنة وقابلة للتطوير حسب تقدم مراحل العمل العام للهيئة.

ومن هذا المنطلق تمت هيكل إدارة الهيئة وفق النموذج التالي

الوحدات التديبيرية المرتبطة مباشرة بفرق العمل: حيث عملت الهيئة على توظيف أطر إدارية متخصصة تتمثل مهمتها في السهر على تتبع وتنفيذ برامج عمل كل فريق على حدة، بالإضافة إلى وضع مساعدين ومساعدات من مختلف التخصصات رهن إشارة فرق العمل حسب حاجيات كل فريق والمهام المبرمج إنجازها

الأقسام التقنية: منها ما هو قائم ومنها ما هو قيد الإنجاز، وتشمل هذه الأقسام المجالات التالية:

- الإعلام والتواصل والنشر
- التحرير والمعالجة المعلوماتية للمعطيات والبيانات
- التوثيق والأرشفة وتدبير الملفات
- استقبال وتوجيه وإرشاد الضحايا و ذوي الحقوق
- مكتب الضبط
- كتابة خاصة بالهيئة ورئاستها

وتجدر الإشارة إلى أنه تم الاعتماد خلال هذه المرحلة أيضا على فريق من الأطر، كلف بالتحليل القبلي للطلبات المقدمة للهيئة، حيث تمثلت مهمته في فرز وإحصاء وتحليل أولي لمضامين الطلبات مما مكن الهيئة من تكوين صورة أولية عن نوع المطالب وتصنيف أولي لطبيعة الانتهاكات حسب منطوق الطالبين.

كما تمت الإستعانة بأطر إدارية لمتابعة عملية إعداد قاعدة البيانات العامة للهيئة، كآلية أساسية لضبط وتيسير النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالضحايا وتسهيل مهمة تدبير الملفات.

موجز الأنشطة المنجزة

اعتبارا من هيئة الإنصاف والمصالحة أن تسوية ملف ماضي الإنتهاكات مشروع يهيم المجتمع والدولة، في الحاضر والمستقبل، مع استخلاص دروس الماضي، حرصت الهيئة على تبني مقاربة تشاركية مع كل أطراف المجتمع والدولة وهو اختيار تعزز بمقتضى النظام الأساسي. وقد انكبت الهيئة خلال الفترة التحضيرية الممتدة منذ تنصيبها رسميا إلى غاية صدور ظهير المصادقة على النظام الأساسي ونشره في الجريدة الرسمية على استهداف وإنجاز مجموعة من الأنشطة ذات الأولوية

و هكذا عملت الهيئة على:

- مراجعة وتدقيق وتحيين لوائح ضحايا الاختفاء القسري مجهولي المصير
- تدقيق وتحيين لوائح ضحايا الاختفاء القسري المتوفين.
- إعداد دراسات وأبحاث حول تحديد السياق التاريخي والسياسي للأحداث الرئيسية منذ 1956 إلى غاية 1999 والتي يفترض أنها تشكل انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان
- إعداد برنامج أولي للأنشطة التحسيسية والاستشارية في شكل ندوات وورشات عمل حول القضايا الكبرى المرتبطة بتجارب لجان الحقيقة على الصعيد الدولي.
- الانكباب على معالجة حالات الاستعجال الصحي لضحايا الانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان.

العلاقة مع الضحايا وعائلاتهم ودوي الحقوق

انتقلت الهيئة في هذه المرحلة إلى ما يزيد عن 15 جهة عبر البلد التقت من خلالها الهيئة مع 25 عائلة لضحايا الاختفاء القسري المتوفين وذلك في إطار التشاور واستمراج رأي عائلات الضحايا في مواضيع مرافقة الضحايا وعائلاتهم للمسار الذي دشنته الهيئة وجبر الأضرار والحلول الملائمة التي يرتضيها دوي حقوق الأشخاص المختفين لمسألة المقابر والمراسم المتعلقة بالمدفن ورد الاعتبار. كما استقبلت لجنة تنسيق عائلات المختفين مجهولي المصير المتكونة من 18 عائلة للمختفين مجهولي المصير، بالإضافة إلى لقاءات انفرادية مع عائلات كل من : عبد الحق الرويسي و الحسين المانوزي والمهدي بنبركة و عمر بنجلون ومحمد إسلامي.

العلاقة مع المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية

تميزت الأنشطة التي قامت بها الهيئة في العلاقة مع المنظمات الدولية بتبادل الخبرات والمعلومات حول الملفات والمواضيع المتعلقة بمهام الهيئة ونذكر منها على الخصوص اللقاءات والجلسات الاستشارية المنظمة مع المركز الدولي للعدالة الانتقالية ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان وخلق قنوات التواصل مع منظمة العفو الدولية والشبكة الأوروبية ومتوسطة لحقوق الإنسان والمركز الكندي ديمقراطية وحقوق

أما على الصعيد الوطني، فقد نظمت الهيئة العديد من اللقاءات مع المنظمات الحقوقية والأحزاب السياسية والمنظمات الشبابية وعملت على مراسلة كل مكونات الحركة الحقوقية المغربية، ناهيك عن دراسة وتحليل والاستفادة من كافة المذكرات المرفوعة إليها من قبل هذه التنظيمات والجمعيات بما فيها الجمعيات الحقوقية المغربية العاملة في الخارج وعلى الخصوص بأوروبا

وقد تناولت اللقاءات بالإضافة إلى تقديم الهيئة، سبل تفعيل التعاون مرافقة ومساعدة الضحايا والبرامج التحسيسية وتبادل المعلومات والاستفادة من الأرشيفيات لفائدة الكشف عن الحقيقة.

العلاقة مع السلطات العمومية ووسائل الإعلام

رأسلت الهيئة خلال هذه الفترة كل من وزارة حقوق الإنسان، وزارة الخارجية ووزارة الداخلية والوزارة الأولى بشأن الملفات المرتبطة بالإختفاء القسري وملفات الإدماج المهني لضحايا الانتهاكات الماضية من معتقلين سياسيين ونقابيين. كما عقدت أربع لقاءات مع وزارة الصحة للتداول حول سبل حل المشاكل الصحية المستعجلة للضحايا

وفي العلاقة مع وسائل الإعلام، عملت الهيئة على تعميم بيانين يتعلق الأول بفتح أجل استقبال طلبات الضحايا والثاني حول تنصيب الهيئة ومغزى الخطاب الملكي السامي بهذه المناسبة بالإضافة إلى شرح مقاربتها وتقديم الأولويات المطروحة عليها والتزامها باستنهاض كافة قدراتها وإمكانياتها الذاتية من أجل القيام بمهامها. وبمناسبة صدور ظهور المصادقة على النظام الأساسي والنشر بالجريدة الرسمية، عقدت الهيئة لقاء صحفيا لتقديم مضامين النظام الأساسي

ومحاور خطة العمل. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن الهيئة بصدد إعداد موقع أنترنت خاص بها سيتم إطلاقه قريبا.